المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاقتصاد الأخضر:

فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل

إحالة ذاتية رقم 4/ 2012

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاقتصاد الأخضر:

فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل

إحالة ذاتية رقم 4/ 2012

طبقا للمادة 6 من القانون التنظيمي المتعلق بتنظيمه وتسييره، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوم 31 مارس 2011 إبداء رأي من خلال إحالة ذاتية حول إمكانيات خلق فرص للثروة والشغل التي يمكن أن يوفرها الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

وفي هذا الإطار، كلف مكتب المجلس اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية الجهوية بتحضير تقرير حول هذا الموضوع.

وأثناء الدورة العادية الثالثة عشرة المنعقدة يوم 29 مارس 2012، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإجماع على هذا التقرير المعنون "الاقتصاد الأخضر: فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل"، الذي انبثق منه هذا الرأي.

بيان الأسباب

1. اعتبارا لكون الاقتصاد الأخضر يعمل على تعزيز التقارب بين الدعائم الثلاثة ـ الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ـ للتنمية المستديمة، ويؤدي إلى تحسين جودة الحياة البشرية والعدالة الاجتماعية مع التقليص بشكل ملحوظ من المخاطر البيئية ونضوب الموارد، وبالنظر إلى:

- وجود إرادة سياسية في تطوير نموذج وطني للاقتصاد الأخضر والحفاظ على البيئة، بدعم من أعلى سلطة في البلاد؛
- الاستثمارات الهامة الموظفة على الصعيد العالمي في قطاعات أساسية للاقتصاد الأخضر، والإمكانيات الهامة التي ينطوي عليها هذا النموذج الجديد للنمو المستديم فيما يتعلق بالتشغيل والمساهمة في الدخل الوطني الخام (أزيد من 25 مليون فرصة عمل في أفق 2050 باستثمار 2 في المائة من الدخل القومي الخام العالمي في الاقتصاد الأخضر بحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛
- أهمية المبادرات الوطنية التي تم إطلاقها حتى اليوم في مختلف القطاعات الاقتصادية ولا سيما في استراتيجية تعبئة وعقلنة استعمال الموارد المائية والحفاظ على البيئة والمجال الغابوي وتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وتقوية التطهير السائل وتصفية النفايات السائلة وتحسين تدبير النفايات الصلبة والسياحة المستديمة؛
- الحاجيات السوسيواقتصادية والبيئية الملحة، التي تهم أساسا القضايا ذات العلاقة بتدهور الأنظمة البيئية الطبيعية في البلاد، والنقص الوطني الهام من حيث البنيات التحتية للتطهير السائل وتدبير وتثمين النفايات وانعكاساتها على الرأسمال الطبيعي، وجودة حياة المواطن والتفاوت الاجتماعي سواء في المجال الحضري أو في المجال القروي؛
- التبعية الوطنية بقرابة 97 في المائة من استيراد الطاقات الأحفورية ووفرة مصادر الطاقات المتجددة بالمغرب (الشمسية والهوائية والكتلة الحيوية) ووجود خزانات هامة للاقتصاد من الطاقة بفضل النجاعة الطاقية في الصناعة والتعمير والنقل والفلاحة.

2. ارتـأى المجلس الاقتصادي والاجتماعي القيام بإحالة ذاتية حول موضوع الاقتصاد الأخضر، باعتباره نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية والبشرية المستديمة، ومنحه الأولوية بين القضايا التي ينكب على دراستها. وترتكز المقاربة التي تم تبنيها في المرحلة الأولى على تقييم التجارب العالمية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ودروسها بالنسبة للمغرب، ثم في المرحلة الثانية تحليل إمكانيات خلق فرص للشغل والثروة على الصعيد الوطني في أربع قطاعات أساسية للاقتصاد الأخضر، بالنظر إلى البرامج الطموحة التي أطلقها المغرب، ويتعلق الأمر بالطاقات المتجددة، النجاعة الطاقية، التطهير السائل وتصفية المياه العادمة وتدبير النفايات المنزلية الصلبة.

3. وقد قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنجاز تقييم لفرص الشغل التي يمكن خلقها في هذه المسالك الأربع، وذلك بتبني مقاربة تشاركية عبر تنظيم جلسات إنصات مع مختلف المتدخلين (وزارات، إدارات عمومية، هيئات عمومية ومنظمات المجتمع المدني) وجلسات النقاش الداخلية، مما مكّن من تحديد الفرص التي يتعين اقتناصها، والعراقيل الموجودة، والمخاطر التي يجب التخفيف منها، والخروج باقتراحات عملية من أجل انتقال ناجح نحو اقتصاد أخضر في البلاد.

السياق والرهانات

4. إن الدينامية البيئية التي تم إطلاقها خلال السنوات العشر الأخيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، عبر برنامج تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستديمة، واستراتيجية تعبئة الموارد وترشيد استعمال الماء في المجال الفلاحي، وحماية المساحة الغابوية والتنوع البيولوجي، ومخططات تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وتقوية التطهير

السائل وتصفية المياه العادمة، وتحسين تدبير النفايات الصلبة والسياحة والصيد المستديم. وقد مكنت هذه الدينامية من إرساء مناخ يسمح بالانتقال بالاقتصاد الوطني نحو اقتصاد أخضر. إن هذا الانتقال من شأنه أن يشكل فرصة تاريخية من أجل نحت موقع لبلادنا في قطاعات صناعية جديدة للتكنولوجيات الخضراء، وكذا تعزيز تنافسيتها بخلق قدرات وطنية قابلة للتصدير في هذه المسالك. ويُظهر تحليل الانعكاسات السوسيواقتصادية والبيئية للبرامج الوطنية بأن القطاعات الأربع للاقتصاد الأخضر التي اختار المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحليلها تزخر بإمكانيات هامة لخلق الثروة وفرص الشغل، وتسهم في تقليص التأثيرات السلبية على البيئة والمجتمع ولا سيما في الجهات غير المؤهلة.

5. ومن أجل مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية (سيتضاعف الطلب مرتين في أفق 2020 و أربعة أضعاف في أفق 2030) سيعبئ المخطط الشمسي والبرنامج الريحي المندمج استثمارات تتجاوز 100 مليار درهم. كما سيوفر هذان الأخيران فائضا بقيمة 2.5 مليون طن معادل للبترول مما سيمكن من تلافي انبعاث 9.5 مليون طن من غاز أوكسيد الكربون في السنة. وتقدر إمكانيات خلق فرص الشغل التي يمكن لمسالك الطاقات المتجددة في المغرب خلقها بأزيد من 23000 فرصة عمل في أفق سنة 2020.

6. وتسعى الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في قطاع البناء والصناعة والنقل إلى التقليص من الفاتورة الطاقية بنحو 15 في المائة في أفق سنة 2030، الأمر الذي سيمكن من توفير أزيد من 228 جيكاوات في السنة ويتطلب استثمارا يفوق 21 مليار درهم، مع إمكانية خلق فرص للشغل في هذا القطاع تقدر بأزيد من 40000 فرصة عمل في أفق سنة 2020.

7. أما المخطط الوطني للتطهير السائل، الذي تبلغ ميزانيته 43 مليار درهم، فإنه يسعى في أفق سنة 2020 إلى رفع حجم الربط بشبكة التطهير إلى 80 في المائة في الوسط الحضري، ورفع نسبة تصفية المياه العادمة في الوسط الحضري إلى 60 في المائة، مع تشجيع إعادة استعمال هذه المياه العادمة المصفاة. ويهم هذا المخطط ساكنة تقدر بـ10 ملايين نسمة، ويسمح بخلق أزيد من 10000 فرصة عمل مباشر، زيادة على تلك الفرص المتوقعة في المسلك الصناعي المتعلق بإنتاج المعدات، ولا سيما حفر القنوات والمواد المستعملة في محطات التصفية.

8. ومن جهته، يهم البرنامج الوطني للنفايات المنزلية تحسين تجميع النفايات المنزلية والحد المناسب منها، وتأهيل المطارح الموجودة، وإقامة مطارح جديدة مراقبة، وتشجيع مسالك الفرز، وإعادة الاستعمال، وتثمين النفايات. وتقدر الميزانية الإجمالية لهذا البرنامج بحوالي 37 مليار درهم على مدى 15 سنة، ومن شأنه أن ينتج 11000 فرصة عمل مباشر.

9. وإذا كانت الفرص التي سبق ذكرها تدعم اختيار الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، فإنه من المهم تعزيز الشروط الأولية الضرورية لهذا النمو والتحكم في المخاطر المرتبطة بهذا الاختيار الاستراتيجي، ونعني بذلك:

- غياب استراتيجية شاملة مهيكلة للاقتصاد الأخضر وانسجام بين مختلف الهيئات المؤسساتية عند وضع برامج قطاعية خضراء طوعية؛
- غياب رؤية شاملة لتطوير مسالك صناعية جديدة في مجال التكنولوجيات الخضراء (الطاقات المتجددة، مهن البيئة، تقييم النفايات، إلخ)؛
- ضعف إدماج مختلف البرامج الخضراء على الصعيد الجهوي والمحلي؛
- عدم التفعيل الكامل للإطار التشريعي البيئي الحالي وغياب نظام ضريبي بيئي محفز لتطوير المهن الخضراء؛
- المواكبة الضعيفة لسياسة الاقتصاد الأخضر فيما يتعلق بتعبئة التمويلات الخاصة المكرسة له؛
- ضعف قدرات البحث والتطوير وتقييم الابتكار؛
- غياب عملية استباقية عبر وضع برنامج وطني شامل ومهيكل للتكوين والبحث العلمي والتطوير، يمكن أن يخلق حالة من عدم التوافق على صعيد التخصصات المهنية وأن يؤدي إلى تأخر تنفيذ البرامج المسطرة.

موضوع الرأي

10. في إطار هذا المنظور، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعتبر أن:

- انتقال الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد أخضر يتطلب إعداد استراتيجية وطنية منسجمة ومندمجة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما يحتم توفر التزام قوي من طرف الدولة و القطاع الخاص في أفق رؤية تنموية شاملة على المدى البعيد؛
- الاقتصاد الأخضر تم استخدامه في بعض الدول كوسيلة لتحقيق الانسجام في السياسات القطاعية الاقتصادية عبر تنزيل فعال على الصعيد الجهوي؛
- تم تدعيم هذه الاستراتيجيات بواسطة ترسانة قانونية قوية ومجهزة بآلية فعالة لتتبع ومراقبة التنزيل، وبتدابير ضريبية بيئية وطاقية ملائمة؛
- الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يمر أيضا عبر إدماج البعد البيئي في مجموع القطاعات الاقتصادية الموجودة وعبر خلق صناعة جديدة تشمل بعض المسالك الصناعية الخضراء؛
- وبالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية والتكنولوجية والصناعية البيئية، يعتبر العنصر البشري محور مركزي في مسلسل تطوير اقتصاد أخضر من خلال المبادئ والحقوق الأساسية من أجل وضع ديموقراطية اجتماعية ترمي إلى رفاهية المواطن والتنمية المستدامة للبلاد؛
- تطوير تمويلات خضراء (عمومية وخاصة) مخصصة للاقتصاد الأخضر واستباق وتتبع الكفاءات وخلق مراكز وطنية للخبرة والبحث العلمي والابتكار في المهن الجديدة الخضراء، تشكل كلها شروط أساسية لنجاح الانتقال الأخضر. كما أن إدماج البعد البيئي في مختلف أسلاك التربية والتعليم العالي، يعتبر كذلك ضرورة ملحة؛
- فيما يخص الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والتطهير السائل وتصفية المياه العادمة وتدبير النفايات المنزلية، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد فضل اختيار التدابير العملية المرتبطة بالأوجه: الاستراتيجية، القانونية والتنظيمية، الكفاءات والابتكار، ثم التمويل.

توصيات أفقية متعلقة بالانتقال الناجح إلى الاقتصاد الأخضر:

11. إن تحويل الدينامية الوطنية فيما يتعلق بالتنمية المستديمة يتعين أن يتم تنزيلها من خلال نموذج اقتصادي جديد يحافظ على الرأسمال الطبيعي ويضمن أعلى مستوى من الانسجام الاجتماعي. ولهذا الغرض، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يقترح الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بوضع تدابير عملية مكونة من ستة أجنحة كبرى كالتالي:

1. تحديد استراتيجية شاملة و نمط حكامة فعلي للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر على الصعيدين الوطني والجهوي

12. إعداد استراتيجية شاملة لتطوير الاقتصاد الأخضر بالمغرب تدمج مختلف الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، مع الحرص على تنزيلها عمليا على الصعيد الجهوي مع توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تساعد على التحويل الإيكولوجي للقطاعات الاقتصادية الأساسية، مهن الماء و المحافظة على البيئة، النجاعة الطاقية وإنتاج الطاقات المتجددة ذات القدرة الصغيرة والمتوسطة.

13. السهر على تنزيل هذه الاستراتيجية على الصعيد الجهوي، مع إعطاء الأفضلية لاقتصاد دائري يدمج الخصوصيات والإمكانيات المحلية.

14. إدماج توقعات الانفتاح على أفريقيا والعالم العربي والحوض المتوسطي ولا سيما شمال أفريقيا في الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر.

15. تقوية وسائل الحكامة في سياسة الاقتصاد الأخضر على المستوى الوطني والجهوي تعتبر شرطا ضروريا لضمان الانسجام في تنفيذ التوجيهات المحددة من طرف الفاعلين الأساسيين في البلاد. من أجل ذلك، يوصي المجلس وضع لجنة مركزية لـ"الاقتصاد الأخضر" مشتركة بين جميع الوزارات يكون من مهامها اقتراح التوجيهات الاستراتيجية فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر، وضمان التتبع والتقييم والتحسين المستمر لمختلف البرامج المسطرة وتقييم نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2. ضمان اندماج صناعي فعلي وتنمية داعمة للمسالك الخضراء الوطنية

16. يمر تطوير اقتصاد أخضر عبر إنجاز تحليل يمكن من تشخيص المسالك الصناعية الجديدة المتلائمة مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية للبلاد، ووضع مخطط لمشاريع تطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة الوطنية في هذه الميادين. وبالنظر إلى الحاجيات الملحة، يتعين إعطاء الأولوية للبرامج الوطنية الخاصة بتنمية الطاقات الشمسية والريحية والتطهير السائل وتدبير النفايات الصلبة المنزلية، بهدف رفع نسبة الفائدة الناتجة عن الاستثمارات الهامة الموظفة، عبر خلق فرص شغل وتطوير الخبرة المغربية.

17. كما يجب على البرامج المهيكلة للاقتصاد الأخضر، في حالة استحالة الإنتاج المحلي، الحرص على تحقيق التوازن في الميزان التجاري عبر صيغ ملائمة للتعويض والدعم.

18. و في الإطار العام لدراسة منظور الاقتصاد الأخضر، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نقترح إجراء دراسة مجالات المياه والفلاحة نظرا لأهمية هذين المجالين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلاد.

3. وضع مخطط عملي من أجل استباق الحاجيات من الكفاءات وقدرات البحث والابتكار التكنولوجي

19. يتعين استباق الحاجيات المستقبلية من الكفاءات التي تناسب البرنامج الوطني لتطوير مسالك صناعية خضراء، بتنسيق مع مختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والأكاديميين، وذلك مع الحرص على إدماج البعد الجهوي. وفي هذا الإطار، يتوجب ما يلي:

- تطوير مسالك تكوين الكفاءات المغربية مع الحرص على إشراك الفاعلين الأكاديميين والصناعيين والماليين.
- تشجيع مبادرات البحث العلمي والتطوير والابتكار المنتج لبراءات الاختراع التي تشمل مجموع المسالك الصناعية للاقتصاد الأخضر؛
- تنزيل برنامج التكوين والبحث العلمي والتطوير على الصعيد الجهوي عبر مخطط لتعبئة الفاعلين الجهويين (جامعات، مؤسسات، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، فاعلون اقتصاديون وجماعات محلية)؛
- إدماج البعد البيئي في البرامج التربوية وفي التعليم بمختلف أسلاكه بهدف تكييف السلوكيات وأنماط الاستهلاك المستقبلية؛
- وضع استراتيجية للتواصل والتحسيس لضمان تعبئة أحسن لمختلف الفاعلين، وتطوير المواطنة البيئية لدى الساكنة ولدى الفاعلين الاقتصاديين على حد سواء.

4. تطوير البعد الاجتماعي والسلوك الاجتماعي في إطار الاقتصاد الأخضر:

20. جعل الاقتصاد الأخضر رافعة لتطوير الشراكة والانسجام الاجتماعي في المجالين الحضري والقروي، مع الارتكاز على "الميثاق الاجتماعي" المعد من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمرجعية أساسية.

21. وضع تدابير فعالة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية داخل المقاولات بالارتكاز على "الميثاق الاجتماعي".

5. تفعيل الترسانة القانونية البيئية الموجودة بوضع وسائل للمراقبة والتتبع المناسبين:

22. دوذلك من خلال تفعيل الترسانة القانونية الموجودة ووضع قوانين جديدة، تدمج بوجه خاص مبدأ "الملوث الدافع"، وإصدار القانون المتعلق بالميثاق الوطني للبيئية والتنمية المستديمة.

6. وضع آليات مالية مخصصة لتطوير الاقتصاد الأخضر

23. وضع إجراءات محفزة لتطوير الاستثمارات الخاصة في قطاعات الاقتصاد الأخضر، ولا سيما عبر الاتفاقيات الإطار؛

24. تعزيز آليات التمويل العمومي ـ الخاص عبر صيغ تفضيلية "لتخضير" مختلف القطاعات الاقتصادية ولا سيما بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغرى؛

25. إدماج تقييم الأخطار البيئية والاجتماعية في مساطير منح القروض من طرف الأبناك وذلك باستعمال المعيار العالمي "مبادئ الاستواء" الخاص بالمؤسسات المالية و الاقتصادية المنخرطة في الاقتصاد الأخضر؛

26. تطوير نظام ضريبي بيئي و طاقي مشجع و ملائم لمسالك الاقتصاد الأخضر.

توصيات متعلقة بتحقيق إمكانيات خلق الثروة وفرص الشغل في أربع قطاعات أساسية للاقتصاد الأخضر:

1. توصيات متعلقة بمسالك الطاقات المتجددة:

27. انطلاقا من المعطيات المجمعة والمتعلقة برافعات وعراقيل تطوير قطاع الطاقات المتجددة، تم اقتراح تدابير عملية تتمحور حول 6 أجنحة مقترحة:

- **تعزيز الاستراتيجية الوطنية لتطوير مسالك الطاقات المتجددة**

28. وذلك من خلال تنزيل فعال لاستراتيجية الطاقات المتجددة على الصعيد الجهوي، وتحرير إنتاج الطاقة ذات المصدر المتجدد وتطوير مصادر جديدة للطاقات المتجددة :

- **تعزيز استراتيجية تنمية الطاقات المتجددة** عبر تنزيل تحرير إنتاج الطاقة انطلاقا من مصادر متجددة على صعيد الجهات بالارتكاز على المبادرات المحلية من خلال مقاربة النماذج الميدانية (واجهات تكنولوجية) والمشاريع الرائدة. ويرى المجلس أن تشجيع الإنتاج الذاتي للكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجددة على صعيد التعمير والصناعة ضروري لتحسين الاستقلال الطاقي للبلاد. وهذا يتطلب توضيح صيغ إقامة المحطات و الإنتاج، ونشر المعلومات لعموم المواطنين.
- **السهر على تحسين الاختيارات التكنولوجية بهدف رفع فرص نجاح برامج الطاقات المتجددة ولا سيما المخطط الشمسي** : يحث المجلس على تعزيز الاستراتيجية الوطنية ولا سيما الاختيارات التكنولوجية الشمسية بتشجيع نموذج اقتصادي يسمح بتحقيق تكلفة تنافسية للكيلوواط، بل تكلفة قريبة من التساوي مع كلفة الكيلوواط من الطاقة الأحفورية، عبر:
  - رفع الإكراه المتعلق بتدبير فترات الضغط الكبير على شبكة التوزيع و معضلة تخزين الطاقة؛
  - التنوع الطاقي باستعمال محطة الطاقة الحرارية، والكتلة الحيوية، والكربون النظيف والغاز الطبيعي المسال؛
  - تطوير المحطات ذات القدرات المتوسطة والصغيرة في مجموعة التراب الوطني.

- **تعزيز الاستراتيجية الوطنية لتطوير الكتلة الحيوية بانسجام مع برامج مخطط المغرب الأخضر وتطوير الصناعات الغذائية**: من الضروري وضع استراتيجية وطنية لاستغلال الكتلة الحيوية بانسجام مع مجموع الفاعلين المعنيين والوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، ووزارة الفلاحة والصيد البحري ووكالة التنمية الفلاحية. ويمكن إنجاز رسم خرائطي للإمكانيات الوطنية القابلة للاستغلال من الكتلة الحيوية (الغاز الحيوي انطلاقا من النفايات العضوية والديزل الحيوي انطلاقا من النفايات الصناعية) يعتبر ضروريا للاستفادة من هذا القطاع الذي برهن على نجاعته في بلدان انخرطت في الاقتصاد الأخضر، وذلك فيما يتعلق بخلق عائدات وتوفير فرص للشغل، مما يعزز الإمكانيات الاقتصادية للجهات عبر استعمال المصادر المتاحة محليا، ووضع بنية تحتية لاقتصاد دائري موجه إلى ميدان استعمال النفايات كتدفق المواد وخلق فرص للشغل عبر الاستثمارات المحلية.
- **تطوير مخططات الطاقات المتجددة الصغيرة والمتوسطة القدرة**: وذلك بتشجيع إقامة محطات للطاقات المتجددة غير ممركزة على الصعيد الوطني صغيرة ومتوسطة القدرة في الطاقة الهوائية والشمسية الكهروضوئية للاستعمال المنزلي (الفردي والجماعي) والصناعي وكذلك مراكز تثمين النفايات (الكتلة الحيوية). إن إنجازا كهذا يمكن من التنمية البشرية عبر أنشطة سوسيواقتصادية للشراكة الاجتماعية في الوسط الحضري ولكن كذلك في الوسط القروي؛
- **تقييم وتطوير الإمكانية الوطنية من الطاقة الهوائية في عرض البحر (أوفشور)**: من خلال إنجاز رسم خرائطي للإمكانيات الوطنية من الطاقة الهوائية في عرض البحر (أوفشور) بإشراك الفاعلين الوطنيين المعنيين، بما فيها الجماعات ومعاهد البحث العلمي والتكنولوجي، حول الوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية ومعهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة من أجل انفتاح مستقبلي للمواقع ذات مردودية اقتصادية تجذب الاستثمار الخاص.

• تطوير وهيكلة سلسلة القيم من أجل اندماج صناعي قوي ومستديم

29. إن تجسيد إمكانيات التشغيل في قطاع الطاقات المتجددة يظل مشروطا بمستوى من الاندماج المهم على الصعيد الوطني، كما أكدت ذلك دراسة وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة. وللوصول إلى هذه الأهداف، يتعين ما يلي:

- تنزيل برنامج اندماج مسلك الطاقة الهوائية و مسلك محطة الطاقة الشمسية الحرارية المركزة و مسلك المحولات الفولتوضوئية وطاقة الكتلة الحيوية في إطار السياسة التصنيعية للمغرب وعلى مستوى الجهات؛
- وضع إطار لدمج الصناعات الوطنية في المشاريع الوطنية الكبرى من خلال إجراءات تأهيلية ووضع قاعدة الأفضلية الوطنية؛
- وضع آلية للتتبع وتقييم دوري لمستوى الاندماج الذي بلغته السياسة الوطنية في الطاقات المتجددة؛
- تطوير مسالك الطاقة الهوائية ومحطة الطاقة الشمسية الحرارية والمحولات الفولتوضوئية والكتلة الحيوية من خلال وضع تدابير لتحفيز ومواكبة الفاعلين الاقتصاديين المقبلين على الاستثمار في حلقات سلسلة قيم الطاقات المتجددة عبر التتبع وتوحيد المعايير وخلق المهارات التكنولوجية والصناعية المغربية.

• وضع مخطط للتكوين والبحث العملي والدراسات لمواكبة المبادرات المسطرة وتحسين استباق الاحتياجات في مسالك الطاقات المتجددة.

30. تسريع تنفيذ برامج التكوين المحددة في الدراسة المنجزة من طرف وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة مما يمكن من استباق التجاوب بفعالية مع الحاجيات المستقبلية لسوق الطاقات المتجددة من الكفاءات البشرية؛

31. تنظيم دورات تكوينية للأبحاث التطبيقية عبر التقريب بين الفاعلين الأكاديميين والاقتصاديين (صناعيين، ماليين، وهيئات تحديد المعايير والتقويم)، مع مراعاة تنظيم تدفق المتقدمين؛

32. تشجيع خلق أقطاب جهوية للكفاءات في البحث والتطوير والابتكار وتعزيز دور معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقة الجديدة كفاعل أساسي في هذا الميدان؛

33. تشجيع الابتكار من خلال إيداع براءات الاختراع والتقييم بواسطة احتضان الشركات الفتية ونقل التكنولوجيات إلى الصناعات الوطنية؛

34. إنجاز دورات تكوينية خاصة على الصعيد الوطني بهدف تطوير مشاريع الشراكة الاجتماعية، ولا سيما في المجال القروي، في مهن القرب (توزيع، تركيب، خدمات الصيانة).

- **تفعيل القانون رقم 13.09 وتطوير عملية توحيد معايير تجهيزات الطاقات المتجددة**

35. إعداد وتنفيذ المراسيم التطبيقية للقانون رقم 13.09 ولا سيما تلك التي تهم كيفيات تطوير مشاريع الطاقات المتجددة وشروط الربط التقنية و التسعيرية بشبكة المكتب الوطني للكهرباء؛

36. تحليل اختيار ربط محطات الطاقات المتجددة بالتوتر المنخفض بهدف فتح هذا السوق للمستثمرين فيما يخص إنتاج الطاقات ذات المصدر المنزلي والسماح بإعادة بيع الفائض؛

37. وضع تدابير تخص توحيد المعايير من أجل تطوير الصناعة والخدمات في مجال الطاقات المتجددة وفق الخصوصيات المغربية؛

38. تنزيل استراتيجية تحرير إنتاج الطاقات المتجددة على صعيد الجهات عبر برامج جهوية وخصوصا في الوسط القروي (حالة التجمعات السكنية و البنايات المعزولة).

- **تعزيز التدابير المالية والضريبية الموجودة والمرتبطة بالطاقات المتجددة**

39. لتشجيع القطاع الخاص الوطني والعالمي للاستثمار في مسلك الطاقات المتجددة فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتقدم بالتوصيات التالية:

- تحديد الشروط التعريفية (الخاصة بالتعريفة) لبيع وتسويق الكهرباء المحصلة انطلاقا من الطاقة الهوائية والشمسية والكتلة الحيوية بحسب مختلف سلالم القدرة (أكبر من 2 ميغاوات و أصغر من 2 ميغاوات)؛
- تحديد وإعلام المستثمرين بمناطق تطوير الطاقات الهوائية المعدة من طرف الوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛
- إشراك المقاولين ولا سيما أصحاب المقاولات الصغرى والمتوسطة والأعمال الصغرى والمتوسطة والأبناك الخاصة في تمويل مشاريع الطاقات المتجددة من أجل دعم الدينامية التي أطلقتها الدولة؛
- مراجعة آليات دعم مصادر الطاقة الأحفورية مثل الغاز بالتقليص التدريجي الذي يأخذ بعين الاعتبار الإكراهات السوسيواقتصادية بهدف تشجيع مسلك الطاقات المتجددة ولاسيما ذات القدرات الصغرى، بهدف الانتقال التدريجي والعادل إلى الطاقات الصديقة للإنسان والبيئة؛
- سن تدابير تحفيزية في مجال التمويل والضريبة على قطاعات الطاقات المتجددة تشمل كافة سلسلة القيم: تكوين، البحث والتطوير، تصنيع / إنتاج /تسويق، خدمات؛
- ترسيخ دور شركة الاستثمارات الطاقية كفاعل رئيسي في تمويل المبادرات الطاقية الوطنية وتشجيع خلق صناديق للاستثمار المخصصة: رأسمال المخاطر، رأسمال التنمية، قروض ملائمة للمهن الخاصة بالطاقات المتجددة ومختلف أنواع وأشكال النشاطات (مقاول ذاتي، مقاولات صغيرة ومتوسطة، مقاولات صغيرة جدا،...).

- **تعزيز آليات تتبع التنفيذ والمتابعة وتقييم الانعكاسات**

40. لضمان تحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة ونشرها الفعلي على مستوى القدرات الصغرى والمتوسطة، يتعين ما يلي:

- تعزيز الدور الذي تقوم به الوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، كهيئة لتقويم وتتبع إنجاز البرامج الوطنية في الطاقات المتجددة ذات القدرات المتوسطة والصغرى؛
- تشجيع إنجاز ونشر أبحاث سنوية حول تقييم انعكاسات برامج الطاقات المتجددة في مجال الإنتاج الصافي، وخلق فرص الشغل، والمساهمة في الدخل الوطني الخام.

2. توصيات متعلقة بقطاع النجاعة الطاقية:

41. للاستفادة من منافع المبادرة الوطنية للنجاعة الطاقية، يتعين القيام بمشاريع سريعة وأفقية تسمح بتطوير مقاربة النجاعة الطاقية في جميع القطاعات الاقتصادية. وفيما يلي توضيحاً لهذه المشاريع على شكل تدابير مجمعة في ستة أجنحة رئيسية:

- **تعزيز ونشر استراتيجية النجاعة الطاقية الوطنية وفق مقاربة قطاعية وجهوية**

42. يتعين تعزيز الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية من خلال ما يلي:

- الانخراط القوي للجماعات المحلية في تنفيذ برنامج النجاعة الطاقية بتشجيع سخانات المياه الشمسية والعزل الحراري، بشكل يشمل أيضا الوحدات السكنية الاقتصادية والاجتماعية؛
- إدماج ضوابط النجاعة الطاقية في دفتر التحملات الخاص بوكالات توزيع الكهرباء و شركات التدبير المفوض وانخراط هاته المؤسسات في تعميم استعمال المصابيح منخفضة الاستهلاك في الإنارة العمومية؛
- تسريع المبادرات المتخذة في مجال النقل بمراجعة مخططات السير، وإلغاء سدادات الضغط وتعميم السيارات الاقتصادية والكهربائية من خلال السحب التدريجي للسيارات الملوثة أو القديمة باستعمال رافعات مالية مثل "المكافأة عن كل كسر" وتطبيق مبدأ "امتياز ـ تنقيص" ذي طابع إيكولوجي؛
- نشر مخطط النجاعة الطاقية على القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الفلاحة والصيد البحري والسياحة من خلال تشجيع التكنولوجيات الجديدة الخضراء ذات الاستهلاك الأقل من المصادر الطاقية والطبيعية؛
- تحسين نوعية وفعالية الشبكة الكهربائية بهدف التقليل من التبديد الطاقي من خلال تحديث الشبكة (تصميمات جديدة، شبكة من نوع "سمارت كريد" Smart Grid) وتأهيل المحطات الموجودة والمحولات الكهربائية.

- **تطوير وهيكلة سلسلة القيم من أجل اندماج صناعي قوي ومستديم**

43. يشمل الاندماج الصناعي كذلك، كمفهوم شامل، مجال النجاعة الطاقية، ويهم جميع حلقات سلسلة القيم التي يجب إنشاء الروابط الناقصة من أجل بروز نسيج اقتصادي، من خلال:

- تسريع برنامج توحيد المعايير والتوسيم الطاقي (وضع بطاقة تقنية على المنتوج) للتجهيزات المرتبطة بالنجاعة الطاقية؛
- مواكبة المقاولات بتحفيزها على الاستثمار في قطاعات إنتاج المعدات الخاصة (معدات العزل الحراري، محولات السرعة، تقنيات نظيفة...) والتكنولوجيات التي من شأنها أن تمكن من اقتصاد الطاقة الكهربائية والحرارية؛
- سن إجراءات لمواكبة مجالات التدقيق والاستشارة والهندسة وتطوير الخبرات الوطنية.

- **تعزيز الكفاءات الوطنية في مجال تكوين و البحث العلمي و التطوير**

44. تسريع وضع برنامج للتكوين مشخص من قبل وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة لمواكبة المشاريع المسطرة واستباق الطلب على الكفاءات التي يتطلبها البرنامج الوطني للنجاعة الطاقية، مع السهر على إدماج الحاجيات من الكفاءات البشرية في النجاعة الطاقية لكبار المستهلكين للطاقة (أطر صناعية، مقاولون عقاريون، مهندسون معماريون، مسؤولو البنيات التحتية، الفاعلون في قطاع النقل،...)
45. وضع استراتيجية للبحث والابتكار في مجال النجاعة الطاقية في انسجام مع الفاعلين الأكاديميين والاقتصاديين، الصناعيين والماليين.
46. خلق أقطاب للكفاءات الجهوية في البحث والتطوير التكميليين لأرضيات الوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية ومعهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقة الجديدة.
47 تشجيع مشاريع ميدانية للتكنولوجيا الطاقية بهدف تحفيز المستثمرين الوطنيين على الانخراط في هذا المجال الجديد.

- **وضع معايير لقطاع النجاعة الطاقية و السهر على تطبيق التدابير التنظيمية الجديدة للقانون رقم 47.09**

48. تنفيذ المراسيم التطبيقية للقانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية
49. سن تدابير لتوحيد المعايير الطاقية في مجال النجاعة الطاقية، بحيث تكون واقعية ومنسجمة مع الخصوصيات المغربية (مثال : التجهيزات المستعملة لتقليص استهلاك الكهرباء والطاقة الحرارية، والعدادات الكهربائية، وبرنامج المراقبة على الشبكة للمستهلكين...).
50. تعميم عملية توسيم (وضع بطاقة تقنية على المنتوج) التجهيزات السكنية.
51. وضع معايير لاستهلاك الطاقة ذات المصدر الأحفوري ولا سيما في الصناعة.

- **تطوير صيغ جديدة للتمويل وإجراءات ضريبية مخصصة لتشجيع مشاريع النجاعة الطاقية**

52. دعم دور الوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في عمليات تدريب وتكوين مهندسين معماريين ومهندسين مجاليين ومدققين طاقيين على المعايير الطاقية والبيئية وعمليات التدقيق الطاقي والتمويل في ميادين السكن والصناعة و النقل.
53. دعم المقاولات التي تود الاستثمار في قطاع التحكم في الطاقة: مكتب الدراسات التقنية، مقاولة من صنف (إيسكو ESCO) (التي تتقاضى أتعابها من هامش التوفير المحقق)، وفي نظام تدبير الطاقة (عدادات و حواسيب مراقبة عن بعد) ومما سيمكن من إنتاج فرص عمل وضمان اندماج أقوى على الصعيد المحلي.
54. وضع "شهادة توفير الطاقة" كإجراء تكميلي للتحفيز على الاستثمار في النجاعة الطاقية ووسيلة للتمويل.
55. وضع إجراءات تحفيزية في مجال التمويل والضريبة المتعلقين بالمساهمات في النجاعة الطاقية، بطريقة تعمل على ترقية عادات المنتجين وتفضيلات المستهلكين.
56. تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار المخصصة: رأسمال المخاطر، رأسمال التنمية، قروض ملائمة لمهن النجاعة الطاقية ومختلف أنواع وأشكال النشاطات (مقاول ذاتي، المقاولات الصغيرة جدا، الصغيرة والمتوسطة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة،...) والاستفادة من إمكانيات ميكانيزم التنمية النظيفة كأداة لتمويل مشاريع النجاعة الطاقية.
57. إنشاء صندوق يتم تموينه من الرسوم المحصلة بشكل عادل من استهلاك الطاقة ذات المصدر الأحفوري، وتصدير أو إنتاج آلات التبريد والتسخين، وسخانات الماء الشمسية وكل تجهيز مضر بالبيئة أو يتميز بضعف النجاعة الطاقية.

وتساهم هذه الصناديق في تشجيع تمويل المقاولات بهدف تحسين نجاعتها الطاقية وبالتالي تنافسيتها.

6. تحسين آليات المراقبة العملية والتتبع وتقييم انعكاسات استراتيجية النجاعة الطاقية

58. لضمان نجاح الاستراتيجية الطاقية ونشرها عمليا في القدرات الصغرى والمتوسطة، يتعين تعزيز الأدوار التي تقوم بها الوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية كهيئة لتطبيق وتتبع البرنامج الوطني في:

- تقوية الكفاءات البشرية والمادية للوكالة باعتبار تلك الكفاءات ضرورية لتتبع إنجاز التدقيق الطاقي التنظيمي ووضع آليات المراقبة للمستهلكين الطاقيين للاستعمالات الصناعية.
- وضع مؤشرات للفعالية الكمية والنوعية معدة مسبقا ومحدّدة المعايير ومعروفة للجميع.
- إنجاز ونشر الأبحاث والإحصاءات والتقارير الخاصة بالأنشطة السنوية التي تخص تقييم انعكاسات البرامج التي تم تسطيرها.

3. توصيات متعلقة بقطاع التطهير السائل وتصفية المياه العادمة

59. في إطار دعم عملية خلق فرص الشغل في قطاع التطهير السائل وتصفية المياه العادمة، ولا سيما في إطار تنفيذ المخطط الوطني للتطهير السائل، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوصي ب:

- **تسريع استراتيجية مسلك التطهير السائل وتصفية المياه العادمة**

60. مواصلة وتسريع البرنامج الوطني للتطهير السائل باعتباره مهيكلا للميدان مع مراعاة اللجوء بالدرجة الأولى إلى الكفاءات والفاعلين الوطنيين وكذا تعزيز الانسجام بين المتدخلين المؤسساتيين في هذا الميدان (كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة ،وزارة الداخلية، وكالات تدبير الأحواض المائية، المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ،الوكالات ومصالح التدبير المفوض).

61. يتوجب كذلك تقييم شامل لهذا الميدان ووضع آليات تتبع الإنجازات. وخصوصا تتبع وتقييم المهن المحدثة في مجال التطهير السائل بشكل يشجع على تموقع الصناعة المغربية في هذا القطاع.

62. إعداد مخطط وطني للتطهير السائل في المجال القروي لفائدة السكان المتفرقين بما يُمَكّن من توفير إمكانيات مهمة للتشغيل في خدمات القرب في تقنيات التطهير غير التقليدي.

63. إعداد استراتيجية للحد من التلوث الصناعي بشكل يضمن خلق فرص عمل في قطاع تدبير ومعالجة النفايات الصناعية، ويضمن استمرار عمل منشآت التطهير السائل ويُمَكّن من تثمين المواد الثانوية للتصفية في شروط صحية سليمة. يجب على هذه الاستراتيجية أن تُمَكّن كذلك من تشجيع التكنولوجيات النظيفة اتجاه المصنعين والحرفيين وتكوينهم على استعمال المواد الملوثة.

- **تطوير الاندماج الصناعي في مهن التطهير السائل**

64. على صعيد الاختيارات التكنولوجية المستعملة في مجال التطهير السائل وتصفية المياه العادمة، يتعين منح الأفضلية ـ متى أمكن ـ إلى التقنيات المستعملة من طرف الفاعلين الصناعيين المغاربة وخصوصا المتميزة منها بقلة التكلفة. وفي هذا الإطار، يتعين :

65. إدماج ضرورة اللجوء إلى مقدمي الخدمات والممونين المغاربة في عقود التدبير المفوض.

66. تعزيز الأبحاث في مجال تقنيات التطهير السائل ولا سيما في مجال التصفية الطبيعية عبر تقنية البحيرات الاصطناعية. وتسمح هذه التقنية البيئية، التي تستفيد من الشروط المناخية المناسبة، بتقدير واحترام المعايير المغربية في نطاق التصفية مع المساهمة في نفس الوقت في جعل تسعير خدمة التطهير مقبولا من الناحية الاجتماعية.

67. الرفع من مستوى تصدير المهارات المغربية في تقنيات التطهير السائل بكلفة أقل، ولا سيما نحو الأسواق الأفريقية، وتحديدا في البلدان التي لا يمكن لساكنتها قبول أسعار باهظة مقابل خدمات التطهير.

68. تصميم وتنفيذ مخطط الدعم لفائدة الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين الذين يريدون الاستثمار في تقنيات التصفية التقنية للمياه العادمة سواء فيما يخص تصنيع المكونات التقنية أو فيما يخص الاستغلال.

- **تحديد المهن الخضراء والحاجيات من الكفاءات بتغطية الاحتياجات**

69. يتوجب على قطاع التطهير أن يواجه مشكل الخصاص من الكفاءات. لذا، يتوجب إجراء دراسة تحديد المهن والحاجيات المستقبلية من الكفاءات على مستوى المؤسسات الصناعية ووكالات استغلال أجهزة تطهير السائل والعالم القروي. واعتمادا على نتائج هذه الدراسة يجب:

- وضع برنامج وطني للتكوين في مهن تدبير التطهير السائل وتصفية المياه العادمة.
- تعزيز قدرات الجماعات المحلية فيما يتعلق بحماية البيئة عبر التحسيس والتكوين لفائدة المنتخبين حول اختصاصاتهم ومسؤولياتهم فيما يتعلق بحماية البيئة، سواء بالوسائل الخاصة بالوزارة أو في إطار التعاون الدولي واللامركزية.
- خلق مركز وطني للتكنولوجيات الخضراء في مسالك التطهير السائل وتكنولوجيات إعادة الاستعمال وتصفية المياه العادمة المنزلية والصناعية.

- **تفعيل الإطار القانوني المتعلق بالمياه العادمة**

70. تفعيل الإطار القانوني المتعلق بإراقة المياه العادمة ومجموع القرارات الخاصة بشروط إراقة المياه العادمة الصناعية.

71. تحديد وتوضيح الإطار المؤسساتي والقانوني والتعريفي(الخاص بالتعريفة) المنظم لإعادة استعمال المواد الناتجة عن التطهير السائل بشكل يدرجه ضمن منطق التنمية المستديمة بالمغرب ويوسع من فرص خلق مناصب للشغل في هذا القطاع.

- **وضع وسائل مالية وضريبية جديدة**

72. وذلك عبر تطوير آليات للتمويل محفزة، (غير صندوق محاربة التلوث الصناعي)، لفائدة الفاعلين الصناعيين الذي يريدون الاستثمار في مشاريع الحد من التلوث ولفائدة الفاعلين الاقتصاديين المغاربة الذي يريدون الاستثمار في التقنيات الخضراء، ووضع نظام ضريبي بيئي محفز على إزالة التلوث الذي تسببه المياه العادمة المنزلية والصناعية.

4. توصيات تتعلق بقطاع تدبير النفايات الصلبة

73. سعيا وراء تطوير قطاع الفرز والتجميع والمعالجة وتثمين النفايات الصلبة، وتحويلها إلى فرصة لتنمية مهن وطنية جديدة، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي التوصيات التالية:

- **وضع استراتيجية وطنية ومخططات توجيهية جهوية وحكامة محلية ملائمة لتدبير النفايات الصلبة**

74. تعميم وضع مخططات توجيهية جهوية لتدبير النفايات الصلبة تغطي مختلف أنواع النفايات (المنزلية، الصناعية، الطبية والصيدلانية، الخطرة)، عبر دعم مقاربة إعادة الاستعمال والتثمين (نفايات مثل تدفق المواد) على حساب مقاربة الدفن التقني في مطارح مراقبة.

75. تعزيز التحكم في شروط التدبير المفوض لخدمات تجميع النفايات المنزلية بتحفيز الجماعات المحلية أكثر على رفع المستوى المهني لتدبير النفايات المنزلية وتقوية دعم الدولة على مستوى اختيار الفاعلين الاقتصاديين للخواص وكذلك على مستوى تتبع عقود التفويض.

76. وأخذا بعين الاعتبار المشكلة التي يطرحها تدبير النفايات الخطرة بالمغرب، يتعين إطلاق مبادرة للتفكير من أجل تأهيل دورة الإنتاج، والتجميع والمعالجة، الأمر الذي سيسهم في خلق فرص شغل وحماية البيئة وتقوية تنافسية المقاولات الوطنية.

- **تحفيز القطاع الخاص الوطني على الاستثمار في مسالك "التجميع، الفرز، إعادة الاستعمال، الحد وتثمين النفايات الصلبة"**

77. وضع تمويلات عمومية ـ خاصة لهذا القطاع وخلق صناديق مخصصة لتشجيع هذا المسلك.

- **تطوير كفاءات جديدة في المهن وفي البحث العلمي والتطوير**

78. يعاني قطاع تدبير النفايات الصلبة من مشكل الخصاص من الكفاءات البشرية. لذا، يجب إجراء دراسة تحديد المهن والحاجيات المستقبلية من الكفاءات والتكوين على مستوى المؤسسات الصناعية و مصالح تسيير النفايات المنزلية. و اعتمادا على نتائج هذه الدراسة، يجب:

- إعداد مخطط لاستباق الحاجيات من الكفاءات والتكوين في مجال تقنيات تدبير إعادة استعمال وتثمين النفايات الصلبة المنزلية والصناعية
- تكوين المنتخبين وأطر الجماعات المحلية في مهن تدبير النفايات المنزلية وتدبير عقود التدبير المفوض
- خلق مركز وطني للتكنولوجيات الخضراء في مسالك تدبير النفايات الصلبة المنزلية والصناعية والخطرة (تقنيات الفرز والتجميع وإعادة الاستعمال والتثمين).

- **التأثير على سلوكيات المواطن**

79. إعداد مخطط موجه للتحسيس والتربية البيئية بهدف تشجيع أنماط الفرز الانتقائي للنفايات في منابعها.

- **تفعيل الإطار القانوني المتعلق بتدبير النفايات**

80. وذلك من خلال تطبيق مجموع النصوص القانونية المتعلقة بالتجميع والنقل والحد ومعالجة النفايات الصلبة المنزلية والصناعية الخطرة والصيدلانية، ووضع آليات مناسبة للمراقبة والعقوبات المحددة في المراسيم المنشورة.

81. وبتحفيز المستشفيات على احترام القواعد الصحية في تدبير النفايات الطبية والصيدلية عبر وضع آليات لإحراق النفايات الطبية في عين المكان أو اللجوء إلى خبرة منعشين محليين مختصين ومرخص لهم من قبل الإدارة المحلية.

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي

شارع النخيل ـ عمارة هاي طيك ـ حي الرياض ـ 10 100 ـ الرباط
الهاتف : 36 38 71 537 (0) 212+ الفاكس : 73 51 71 537 (0) 212+
البريد الالكتروني : contact@ces.ma